



## بيان

وفد الجمهورية العربية السورية  
يلقيه

السفير د. بشار الجعفري

أمام

اللجنة الخامسة

حول البند 136

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

السيد الرئيس،

اسمحوا لي بدايةً أن أتقدم بالشكر لمساعد الأمين العام، المدير المسؤول عن إدارة الشؤون الادارية السيد وارين ساكس، على الاحاطة التي قدمها الأسبوع الفائت حول الحالة المالية للأمم المتحدة. كما يؤيد وفدي البيان الذي أدى به مندوب الجزائر الموقر للتو نيابةً عن مجموعة الـ 77 والصين.

السيد الرئيس،

إن الجمهورية العربية السورية، كعضو مؤسس في الأمم المتحدة، ملتزمة بمبادئ وأهداف الميثاق، الذي يقضي بأن تقوم جميع الدول الأعضاء بسداد كافة نسبتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد وبدون أية شروط. وانطلاقاً من ذلك، بدأت الجمهورية العربية السورية، على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة في الوقت المحدد، وهي أوفت بالتزاماتها المالية العام المنصرم للميزانية العادلة للأمم المتحدة، ولخطبة تجديد مباني المقر، وللمحكتين، وذلك على الرغم من التحديات التي تواجهها بوصفها من البلدان النامية، وبالرغم أيضاً من العقوبات الاقتصادية والتجارية والمالية الظالمه ، والتي فرضتها بعض الدول بشكل أحادي وغير شرعي مما أدى إلى آثار سلبية على المواطن السوري في حياته اليومية ولقمة عيشه.

السيد الرئيس،

إن العقوبات الظالمه التي فرضتها بعض الدول على سوريا طال أثراها أيضاً عمل وفد بلاسي هنا في نيويورك، حيث لم يعد باستطاعتنا تلقي التحويلات المالية اللازمة لتغطية نفقات الوفد وأعماله اليومية، والوفاء بالالتزاماته المالية تجاه المنظمة لهذا العام. وما زاد الأمر سوءاً، هي العرقل والصعبيات المصرفية التي تواجه الوفد على أراضي الدولة المضيفة. وبعد أن قام في أوائل عام 2011 أحد المصارف بالتخاذل قراراً بإغلاق حسابات عدد من وفود الدول الأعضاء، ومنها وفد الجمهورية العربية السورية، وبعد معاناة طويلة فقد تمكّن وفدي من فتح حساب مصرفي جديد لدى أحد المصارف. إلا أن المصرف الجديد، وعلى غرار سابقه، قام بإغلاق حساب الوفد لديه بشكل مفاجئ، مما نجم عنه أن وفدي ليس لديه حالياً حساب مصرفي على أراضي الدولة المضيفة، وهو يواجه صعوبة حقيقة في إيجاد مصرف بديل، حيث أن جميع المصارف التي قام

الوفد بالاتصال بها، لم تتوافق على فتح حساب للوفد لديها، وهو ما يدفعنا إلى تذكير الحكومة المضيفة بمسؤوليتها عن توفير بيئة مناسبة للدول الأعضاء كي تمارس أنشطتها المرتبطة بالأمم المتحدة، ونثثها على إيجاد حل سريع لهذه المشكلة، كما يدفعنا ذلك أيضاً إلى تذكير الأمانة العامة بمسؤولياتها في هذا الصدد.

السيد الرئيس،

نتيجة لما نقدم، فإن وفدي يؤكد على أنه في حال عدم استطاعته الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المنظمة، فإن ذلك لن يكون إلا بسبب الصعوبات التي يواجهها في فتح حساب مصرفي على أراضي الدولة المضيفة، وكذلك نتيجة لعدم قدرته على إجراء التحويلات المالية نتيجة للعقوبات الظلية المفروضة على بلدي، التي فرضتها بعض الدول التي تتنددق باحترامها الميثاق وأحكامه. وتبعاً لذلك يطلب وفدي عدم إدراجها مستقبلاً ضمن قائمة الوفود التي تطبق عليها المادة 19/ من الميثاق فيما يتعلق بحق التصويت، كونها متخلفة عن سداد مستحقاتها تجاه المنظمة.

وشكرًا السيد الرئيس، ، ، ، ،